

كما نخب المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:
- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عملية جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية في إطار قراءة ثانية؛
- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛
- ومشروع قانون رقم 84.21 الذي يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، وكذلك في إطار قراءة ثانية؛
- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمانة.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية، ونرحب بالسيد الوزير، حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي وموضوعه "الخصيلة المحلية للشطر الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".
الكلمة له، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أسألكم عن الخصيلة المحلية للشطر الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "تثمين المكتسبات وتجاوز المعوقات التي تواجه مبادرة التنمية البشرية".

الكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد المستشار.

المستشار السيد خليل البرنشي:

نسألكم السيد الوزير المحترم، حول استراتيجياتكم لتثمين مكتسبات وتجاوز المعوقات التي تواجه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟
شكرا.

محضر الجلسة رقم 073

التاريخ: الثلاثاء 11 جادى الأولى 1444 هـ (6 ديسمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وواحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد أخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السيدة والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيل الكلمة على السيدة الأمانة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمانة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الإتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم 1992 المعمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 29 نونبر 2022 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 30 جوابا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوعه "إدماج الشباب في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".
السيد المستشار.

المستشار السيد حسن نازهي:

نسئلكم عن إدماج الشباب في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الرابع موضوعه "حصيلة وآفاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نسئلكم السيد الوزير، عن حصيلة وآفاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس في نفس الموضوع، حول "مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

نسئلكم في نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الكيحل.

السؤال السادس موضوعه "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، للسادة والسيدات المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن سير إنجاز البرامج والمشاريع التي تندرج ضمن المبادرة الوطنية للتنمية

البشرية، نسئلكم السيد الوزير؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة، إذن تفضل السيد الوزير
تحي للمنصة ولا تبقى، مجال مجال، خوذو راحتكم.. لا بالعكس.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، قد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، انطلاقا الورش الملكي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يوم 18 ماي 2005، بهدف محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وفق إستراتيجية شمولية تركز على البعد الترابي والمقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين بالحقل التنموي.

وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار، والتعبئة القوية التي شهدتها المبادرة خلال المرحلتين الأولى 2005-2010، والثانية 2011-2018 من احتلال بلادنا للرتبة الثالثة عالميا ضمن تصنيف البنك الدولي لأحسن برامج المبادرات الاجتماعية الهادفة.

وعلى الرغم من كل ذلك، كان من الضروري إجراء تقييم للبرامج المنجزة وذلك بهدف الوقوف على مكامن النقص وإيجاد السبل الكفيلة لتحسين وقع المبادرة على الفئات المستهدفة، حيث تم فيما يتعلق باستهداف البرامج تركيز الجهود على البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية للإستجابة للحاجات المستعجلة ومعالجة العجز المتراكم.

كما تم تسجيل الطابع غير المنتظم لبعض الفاعلين الجمعويين حاملي المشاريع وتدهور بعض المنشآت المنجزة، بشكل يهدد استمرارية استغلالها، وكذا الاعتماد على آليات لتتبع المشاريع، تركز في أغلب الأحيان على الأداء المالي. واليوم، هذا المشروع المجتمعي الرائد، هو في مرحلته الثالثة، التي اعتمد في بلورة فلسفتها ورؤيتها الإستراتيجية على التوجيهات الملكية السديدة، ولاسيما تلك الواردة في خطاب العرش لسنة 2018، وعلى خلاصات المرحلتين السابقتين، حيث حقق نقلة نوعية من خلال تركيز تدخلاته على الجوانب اللامادية للرأس المال البشري، وكذا على توجيه برامجه للنهوض بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة. ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات الخلاقة لفرص الشغل والمدررة للدخل.

وعلى هذا الأساس، أخذت الهندسة الجديدة للبرنامج بعين الاعتبار هذا التوجه، مع الحرص على المحافظة على المكتسبات السابقة، فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمشروع ملكي مجتمعي يساهم مع بقية القطاعات المعنية في هذا الموضوع، ولاسيما على مستوى الصحة والتعليم، وذلك بهدف

متخصصة وتقديم المساعدة والمواكبة الضروريين لها وكذا العمل على إعادة إدماجها السوسيو اقتصادي وتيسير إدماجها عن طريق الدعم والتكوين والمواكبة.

وتسعى "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" من خلال برنامجها الثالث، الذي رصدت له ميزانية 4 ملايين درهم، إلى توفير حلول من شأنها تيسير الإدماج الاقتصادي للشباب، وذلك من خلال تقديم خدمات للاستقبال والإنصات والتوجيه والدعم لفئاتهم داخل منصات الشباب، المحدثة بجل أقاليم وعمالات المملكة، والتي فاق عددها 100 منصة، وكذا تحسين الدخل والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، عن طريق دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من قبيل التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى البرنامج الرابع، والذي خصص له مبلغ 6 ملايين درهم، فتعمل المبادرة الوطنية جاهدة من خلاله إلى تثمين وتطوير الرأس المال البشري في كافة مراحل الحياة بهدف إزالة المعوقات والحواجز التي تعترض التنمية البشرية عبر المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل والمساهمة في برنامج تعميم التعليم الأولي، وخاصة في المناطق القروية والنائية، وكذا التخفيف من مظاهر التفاوتات على مستوى التعلم ومحاربة الهدر المدرسي، من خلال توفير خدمات الإيواء وتعزيز أسطول النقل المدرسي وتوفير دروس الدعم المدرسي بالجان، وكذا تعزيز الصحة المدرسية ودعم التفتح لدى الأطفال والشباب عن طريق تطوير الأنشطة الموازية الفنية والرياضية والثقافية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" أنجزت خلال المرحلة الحالية يعني ما بين 2019 و2023 وإلى حدود الساعة ما مجموعه 25.500 مشروع ونشاط من بينها 8000 وحدة مبرمجة للتعليم الأولي بمبلغ إجمالي للبرامج الأربعة قدر بـ 10 ملايين ونصف درهم، وتضاف لهذه الحصيلة المرئية منجزات المرحلتين السابقتين المتمثلة في إنجاز حوالي 43.000 مشروع ونشاط بمبلغ مالي إجمالي قدره 43 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة بـ 28 مليار درهم.

لقد أثبتت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مدى أكثر من 17 سنة فعاليتها في مجال التنمية البشرية ببلادنا، وذلك من خلال نهج سياسة للقرب بهدف النهوض بأوضاع الساكنة المعوزة من جهة، ورفع التحديات الكبرى للتنمية البشرية بغية تهيئ الأجيال الصاعدة للعب دورها كاملا في المجتمع من ناحية ثانية.

ولهذه الغاية، تضطلع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعدة أدوار، لعل أبرزها دور المحفز والمحتضن للمشاريع المبتكرة، ودور المعنى والمنسق لمنظومة التنمية البشرية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعمل جاهدة لتوفير كافة الظروف الملائمة من أجل تحقيق التقائية قوية بين مختلف

المساهمة في الرفع من مؤشرات بلادنا المتعلقة بالرأس المال البشري. وعلى سبيل التذكير، فمن بين الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد، الرفع من مؤشر التنمية البشرية إلى قيمة 0.75 في أفق 2035 بدل من 0.5 حاليا، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتحقيق الالتقائية المطلوبة أثناء تنفيذ المشاريع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حددت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هدفين رئيسيين تسعى إلى تحقيقهما، بحيث يتجلى الهدف الأول في صيانة كرامة المواطنين وتحسين ظروف عيشهم، من خلال مواصلة الدينامية التي أطلقتها المبادرة منذ سنة 2005، وذلك من خلال تنفيذ برنامجين:

- البرنامج الأول: تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا؛

- والبرنامج الثاني: مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة.

فيما يتعلق بالهدف الثاني في بناء المستقبل، من خلال تذليل المعوقات الأساسية للتنمية البشرية طيلة مرحلة حياة الفرد، وذلك باعتماد برنامجين آخرين جديدين، ألا وهما:

- البرنامج الثالث: تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛

- والبرنامج الرابع: الدفع بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة.

وللتذكير، فإن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تعمل في إطار برنامجها الأول، الذي رصدت له ميزانية 4 ملايين درهم على مواصلة الدينامية المحدثة خلال المرحلتين السابقتين، في انسجام تام مع البرامج العمومية الأخرى، وذلك من خلال المساهمة في تقليص العجز في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية والترود بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وكذا الصحة والتعليم وتحسين الخدمات المقدمة في هاذين القطاعين، اللذين يعتبرين أهم أسباب الفوارق الاجتماعية والهشاشة والتمهيش وإحدى المؤثرات الكبيرة في مؤشر التنمية البشرية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن هذا البرنامج يشكل مساهمة في المبادرة الوطنية في برنامج الحد من الفوارق الجالية والاجتماعية في العالم القروي.

كما تعمل المبادرة من خلال برنامجها الثاني، الذي خصص له مبلغ 4 ملايين درهم، على تعزيز المكتسبات المحققة خلال المرحلتين السابقتين، ومن خلال توفير عناية خاصة وذات جودة لإحدى عشر فئة ذات أولوية، تتوزع بين أشخاص مسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء في وضعية هشاشة وكذا الأطفال والشباب في وضعية صعبة، وذلك بمراكز

الموارد البشرية والإمكانيات اللوجيستية الضرورية باعتبارها اللجنة الرئيسية للإدارة، مع توفر الجماعات المستهدفة على وسائل بشرية ومادية كفيلة لضمان قيامها بالتدبيرية والتأطيرية.

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، نشيد عاليا بالمجهودات الصارمة التي تقوم بها وزاراتكم من أجل التنزيل الفعلي لإنجاح برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بقيادة جلالة الملك نصره الله وأيده.

وشكرا معالي الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلود البرنشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى ما تفضلتم به من معطيات والتي إن تدل فهي تدل على المجهود المبذول في سبيل النهوض بالمواطن المغربي عبر بوابة التنمية البشرية والذي تحظى بعناية كبيرة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بإيجابية حصيلة التدابير المعتمدة للحد من الفقر والهشاشة وذلك بالرفع من مؤشرات التنمية للمملكة التي تنعكس على المواطن المغربي وعلى مكانة وجاذبية المملكة، لاسيما أن المبادرة تدعو إلى إقامة توازن في معادلة النمو عبر أخذها بعين الاعتبار البرمجة والتخطيط للحاجيات الواقعية والتطلعات المشروعة للسكان، في تجاوز تام من الانضباط التقليدي الذي أبانت عنه قصورها ومحدداتها في هذا الإطار، تماشيا مع الإستراتيجية الدولية الهادفة إلى إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي والحياة العملية، خصوصا أن تحقيق التنمية ضرورة قصوى للمجتمع.

نود هنا، السيد الوزير المحترم، أن تؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن في إطار تحسين معيشة المواطن المغربي ومعالجة إشكالية الفقر والإقصاء والهشاشة من جذورها في إطار التفاعل والتشاور والمقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين بمن فيهم هيئات المجتمع المدني عبر بوابة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي جعلت من العنصر البشري أولويتها الأولى ومحورها الرئيسي، وذلك من خلال الالتزام بالحكامه الجيدة ونهج سياسة القرب في إطار تسجيل ارتياح كبير ما تم القيام به على مستوى تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية في المجالات الترابية الأقل تجهيزا، لكنها في المقابل لازالت نطمح في بذل مجهود أكبر في بعض المناطق.

المتدخلين بهدف تفعيل أمثل لبرامجها والتركيز على الأهداف المستقبلية الكبرى التي تكتسي أهمية قصوى كالطفولة المبكرة والتغذية ودعم التمدريس ومحاربة الهشاشة والإدماج الاقتصادي، وكذا مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد الذي أراداه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لكافة أفراد شعبه الوفي من عيش كريم وتكافؤ للفرص والمساواة والاندماج والرقى والازدهار والنماء.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد معالي الوزير على عرضكم.

ونحن اليوم نعيش أطوار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده انطلاقتها يوم 19 شتنبر 2018، حيث أشار إلى أن هذه المرحلة تتركز على مقاربة متجددة تهدف إلى تحسين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأس المال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمجددة لفرص الشغل.

لكن، على سبيل المثال لا الحصر، خلال سنة 2022 خصص ما يناهز 515 مليون درهم في إطار "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"، فمن حيث لغة الأرقام يتبين أن المساهمات التي خصصتها المبادرة لهذا البرنامج تبقى مساهمات مرتفعة مقارنة مع باقي الشراكات، وبالتالي فإن الدولة تتحمل القسم الأكبر من الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل مشاريع المبادرة مع غياب تمويل هذه البرامج من طرف باقي المساهمين، مما يطرح تزايد قيمة المبادرة الوطنية في المرحلة الجديدة إشكالية تحمل الدولة مزيدا من الأعباء ومصاريف أخرى.

وهنا نسائلكم عن الخطط وإستراتيجية الدولة في استقطاب عدد أكبر من الشركاء لتمويل هذه البرامج.

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد أن المرحلة تستدعي من "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تكثيف الجهود وتعبئة دائمة ومنظمة بين مختلف الإدارات وبين مصالح ومؤسسات عمومية وجماعات محلية ومجتمع مدني.

ولتجاوز الاختلالات التي تعرقل مسار المبادرة، فإنه ينبغي استقطاب الكفاءات الجديدة أو الرفع من مستوى أداء أقسام العمل الاجتماعي ومدته

ثم كذلك السيد الوزير، على غرار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يخص الاستثمار الخاص بالشركات والمقاولات الكبرى والمتوسطة، وحتى الصغرى كذلك، بإحداث مناطق صناعية وتحفيزية متنوعة، أن تشمل كذلك هذه المقاولات الصغرى بإحداث مشاتل صناعية تحتوي على محلات وورشات بشراكة مع الجماعات الترابية، يستفيد منها حاملي المشاريع المدعمة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمدة سنتين لكل حامل مشروع، يلتزم بعدها بمغادرة المحل أو الورشة للإنخراط في النسيج الاقتصادي وترك المجال للمقاولين الجدد المنتهين.

المسألة الأخرى، السيد الوزير، تتعلق بسقف الدعم المخصص للمشاريع، ذلك أن 100.000 درهم لا يمكن أن تعطينا مقولة تنافسية قادرة على الاستمرار وإحداث طفرة في النسيج الاقتصادي الاجتماعي، خاصة مع ارتفاع الأسعار لمختلف مصادر الطاقة والتجهيزات والمواد الأولية، ونظن ويقترح أن 200.000 درهم كسقف للدعم، ستكون له آثار جد إيجابية اقتصاديا واجتماعيا على حاملي مشاريع وعلى النسيج الاقتصادي المحلي، ويبلغ لا محال لتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج.

السيد الوزير،

في الأخير، نلاحظ أن بعض المستفيدين يراهم استفادات من عدة مشاريع من مختلف المبادرات الحكومية، "مبادرة"، "أوراش"... إلخ. لذلك، السيد الوزير، يتعين التفكير وضع آلية للحد من هاذ العملية للمراقبة.. وإلى آخره.

السيد الوزير،

إن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واجب الإسهام فيه باقتراحات لتجويد نتائجها ضرورة لا محيد عنها لتحقيق الأهداف. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالفعل، إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية شكلت إبداعا مغربيا متفردا ونموذجا يحتذى به في العديد من الدول، أبرز نجاحته وملاءمته للسياق الاجتماعي والسياسي الوطني بفضل هيكلة وحكامه تسييرها، حيث كان من أهم نتائجها أن خلقت دينامية نمووية على المستوى الترابي الوطني، وتطوير الهندسة الاجتماعية وتنشيط القطاع

السيد الوزير المحترم،

نستعرض بعض الملاحظات التي تتنوع بين الموضوعي والذاتي في إطار تجويد تدخلاتكم في ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نسعى من خلالها إلى تجاوز تفاقم المشاكل الاجتماعية، والتي جاءت المبادرة لمحاربتها وليس للحد منها فقط، عبر اعتماد دفتر تحملات نموذجي من أجل المساواة بين كل المنافسين المدنيين مع الحق في الحصول على المعلومة وتناسق مع التوجيه العمومي في تبسيط المساطر وربط الاستفادة من جديد بتحقيق النتائج والأهداف والمؤشرات المحددة وتحقيق الاقتدائية بين البرامج الحكومية التي تتقاطع وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

المجهودات المبذولة في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لفائدة الشباب لأجل التغلب على آفة البطالة والتحفيز مع بلورة مشاريع واقتصادية واجتماعية مدرة للدخل تبقى مقبولة.

لكن، السيد الوزير، لا بد من بذل المزيد من تكثيفها للحد من الصعوبات التي تواجه هذه الشريحة من المجتمع، وهنا غعطي بعض الاقتراحات المباشرة لتجويد وإدماج الشباب في "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

- أولا، العمل على استقبال الشباب من طرف متخصصين في مجالات أنشطتهم وتوجيههم نحو فرض التكوين الملائمة والمستجيبة لطموحاتهم ومشاريعهم؛

- مواكبة الشباب في مشاريعهم من خلال تنظيم ورشات عمل للمساعدة على الولوج إلى فرص الشغل؛

- ودعم ريادة الأعمال؛

- وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مسألة الرخص والتراخيص والمساطر المتعلقة بمنصاتها، والتي ذكر، السيد الوزير، والتي تعطل وتفشل أحيانا مشاريع الشباب التي تدخل في البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة في العالم القروي، والمطلب الأساسي لهؤلاء الشباب هو تسهيل وتيسير تلك المساطر والقيام باستثناءات تشجيع انخراط الشباب في البرنامج التالي.

ثم المسألة الثانية هي مسألة أساسية وكذلك تتعلق بمقرات إحداث المشاريع، والتي تعتبر عائقا حقيقيا في بلوغ الأهداف المتوخاة في برامج تحسين الدخل وإدماج اقتصادي للشباب.

الاجتماعي.

لقد حقق هذا الورش الملكي الهام نسبة كبيرة من أهدافه، خاصة على مستوى تقليص وتدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزاً، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للفئات الفقيرة والمعوزة، لاسيما بالمناطق التي بها مؤشرات الهشاشة والفقر في أعلى مستوياته، وذلك من خلال برمجة ميزانيات ومشاريع هامة، بالنظر لمحاولتها الاجتماعية النبيلة، ومن خلال مخطط تنفيذي على مراحل يتم إخضاعها للتقييم عند نهاية كل مرحلة.

فالمرحلتين السابقتين، السيد الوزير، حققنا نتائج إيجابية ملموسة على مستوى العديد من مكونات التنمية البشرية، كأمل الحياة عند الولادة، المدة المتوسطة للدراسة، المدة المتوقعة للدراسة، والنتاج الداخلي الإجمالي الفردي. ولنا اليقين أن المرحلة الثالثة ستمكن من التصدي لأوجه القصور والمعوقات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤشرات التنموية البشرية في بلادنا، أساساً في قطاعي التعليم والصحة، ورفع تحدي استدامة الإنجازات والمكتسبات التي تم تحقيقها كإحدى من التفاوتات الاجتماعية والترابية حسب النوع الاجتماعي.

ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة في أحسن الظروف، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مضاعفة الجهود والتركيز أكثر على:

- أولاً، تقييم أثر برامج التنمية البشرية التي يجري تفعيلها للوقوف على مواطن الضعف على قلبها وتعزيز مواطن القوة وإن كانت هي المهيمنة؛
- ثانياً، رسم مخاطر خاصة لتفعيل الالتقائية وضمان التنسيق التام بين مكونات البرامج القطاعية وبرامج المبادرة.

وإننا في الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة العريقة في الدفاع عن مصالح وحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وإذ نعزى بهذه التجربة المتميزة والفعالة، تجدد استعدادها للاستمرار في المزيد من رفع وثيرة التضامن مع الطبقة العاملة المغربية التي تباشره بشكل يومي.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيجل:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

هذه لحظة أساسية لمناقشة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد مراحل أساسية، مرحلتين تمت ومرحلة في طور الإنجاز، ومرحلة في طور

الاستشراف.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدون منازع هو البرنامج الذي وصل إلى كل المداشر والقرى ديار المغرب، برنامج اللي تيعرفوه جميع المغاربة على خلاف العديد من البرامج الحكومية والبرامج العمومية، لأن هذا برنامج اللي استطع اليوم يلامس الحاجيات واليومي ديار المواطنين والمواطنات، وبالتالي الالتفاف حول هذا البرنامج يجب أن يكون بالمنطق اللي يجود الأداء ديالو ويعطينا واحد المؤشرات كذلك أساسية ومهمة، لأن المبادرة ما كانتش باش تبقى معزولة بوحدها في وسط برامج اجتماعية متفرقة، باش تكون وسيلة للالتقائية، وكين إشكالية ديار الالتقائية في هذا الموضوع لأنه تنلقاو بعض المشاريع متقاربة في نفس المناطق، شي تديرو المبادرة، شي تديرو قطاعات عمومية أخرى، إذن موضوع الالتقائية هو موضوع أساسي وتيخصو يكون حاضر، سواء مع الجماعات الترابية أو مع القطاعات العمومية.

موضوع الاستدامة، فعلا اليوم وصلت المبادرة لسن الرشد، 18 سنة تقريبا، إذن لا بد ما نرجعو لتقييم بعض المشاريع اللي هي قليلة ماشي كثيرة ما نجحناشاي، وخصنا نعرفو أشنو هي الأسباب، الأسباب هي أنه كين إشكالية في تدبير بعض المشاريع، وشكون هو ما الناس اللي توكلت لهم عملية ديار التدبير، وبالتالي يمكن نمشيو إلى مشاريع جديدة، ولكن مع أنه نراجعو بعض المشاريع اللي تيخصها بعض النوع من الدعم باش يمكن لها كذلك تعاود تدبير الإقلاع.

كذلك، وهذا الموضوع ديار الاستمرارية من المواضيع المهمة والأساسية، كذلك مواضيع جديدة أظن أنه في المرحلة الرابعة خصنا نمشيو لمجالات متعددة، اللي هي الجانب ديار الرقمنة، اللي هو جانب ديار صناعة المحتوى، لأن هذه المغاربة عندهم عليها إقبال، تدارت مشاريع ولكنها غير معممة على مستوى التراب الوطني، تيخصنا نمشيو فهاذ الاتجاه، لأنه ما تيطلبش إمكانيات كثيرة ولكن يتطلب نوع من المصاحبة والمواكبة والدعم.

بالإضافة لشيء أساسي، ما فيها باس كذلك المدن الكبرى راه حتى هي خصنا نعاودو نرجعو لها، رغم أنه كين في الأحزمة ديار البؤس اللي كينة في هاذ المدن، حتى هي محتاجة كذلك في هاذ المرحلة الرابعة أنها تكون معنية أكثر ببرامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

شكراً السيد الوزير.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الكيجل.

الكلمة الأخيرة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحيني:

شكراً السيد الرئيس.

تتعرفو كاملين المبادرة هو مشروع ملكي، برنامج مغربي محض، يعني ما تمس النقل ديالو من شي منطقة أخرى، هو ابتكار مغربي لمواجهة تحديات مغربية، وهذا هو يعني الروح ديال المبادرة، هي هاذي، هذا هو سر النجاح ديال المبادرة، لأنها مبادرة مغربية، برنامج مغربي، داروه المغاربة من أجل المغاربة.

ولهذا غادي ينجح، إن شاء الله، والنجاح ديالو راه الجميع عارف بأنه برنامج ناجح، لكن هذا ما تمنعش بأنه بين كل مرحلة من المراحل تيتم دراسة المرحلة السابقة وتيتم تقييم المرحلة السابقة، تنشوفو أوجه النجاح، أوجه النقص، أوجه النجاح من أجل نمشيو فيها وفيين كين النقص باش يمكن يتدارك.

اليوم، فهاذ البرنامج الثالث واللي غادي يوصل، إن شاء الله، للمرحلة الأخيرة ديالو السنة المقبلة 2023 واللي بدينا من الآن كين واحد التقييم ديال المرحلة الثالثة، فهاذ البرنامج اللي الآن العمر ديالو تقريبا 18 عام، يعني بلغ سن الرشد، واللي غيستمر بطبيعة الحال لأنه برنامج اللي جاء باش يجاوب على بعض الحاجيات ديال المواطنين، وكيقوم بالدور ديالو يعني بطريقة فعالة. هناك بعض التحديات اللي هوما مطروحين اليوم، نعطيكم بعض الأمثلة منها: مثلا فيما يخص المساهمة ديال المبادرة في "برنامج تقليص الفوارق المجالية"، واللي هو يعني المحور الأول ديال المبادرة، اللي كينبلغ تقريبا 500 مليون درهم.

الإشكالية فهاذي هو أنه البرنامج ككل ديال البرنامج ديال الفوارق المجالية، وبرنامج 50 مليار درهم، المساهمة ديال المبادرة، ماشي مساهمة باش تاخذ مشاريع وديرها من أسميتو.. هي مساهمة فقط، لأن المشاريع اللي كيقيم بها البرنامج هي مساهمة اللي كينطلب مجهودات مالية كبيرة، فيما يتعلق بالمسالك، فيما يتعلق بالطرق، فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب... إلى آخره. إذن المساهمة ديال المبادرة كنجي فقط باش تساعد على الالتقائية، وتساعد يعني باش هاذ البرامج يكون عندها استهداف للمناطق اللي هي المبادرة خصها تدخل فيهم، وهاذي بالنسبة لينا، لا بد حتى هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي غيوصل النهاية ديالو السنة المقبلة حتى هو، واللي لازم أنه يكون برنامج آخر، المبادرة خصها تبقى ديم طرف فهاذ النوع ديال البرامج.

الإشكالية الثانية اللي كينطرح، هي إشكالية ديال الالتقائية، الإشكالية ديال الالتقائية هي إشكالية كبيرة فبلادنا، لأن كين متدخلين عديدين، وعادة يعني حيث كيكون إعداد برامج، فهاذ المرحلة ديال إعداد البرامج خصها تكون الالتقائية، لأن حيث كنوصلو لإنجاز البرامج كيكون الوقت فات، لهذا المبادرة الوطنية مع السادة.. بإشراف السادة الولاة والعامل مع المتدخلين الحكوميين على الصعيد المحلي، كيساهمو بطريقة مباشرة باش يكون واحد النوع ديال الالتقائية فالبرامج باش ما يكونش تبديد ديال المجهودات، اللي كمشي عادة وإذا ما كانتش هاذ الالتقائية كمشي وكضيع.

نمن عاليا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب جوايكم السيد الوزير، ونجدد اعتزازنا بالمنجزات التي تم تحقيقها في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والتي تعد أحد أهم الأوراش الاجتماعية الكبرى التي تخطى بعناية ومتابعة مباشرة من جلالة الملك، حفظه الله ونصره.

وذلك، في إطار حرصه المتواصل على النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، ولأسيما الفئات الهشة والمهمشة، وإن الناظر في قرى ومداسر وحواسر جهات بلادنا سيقف على الأهمية والأدوار الاجتماعية، الطلائعية، التي لعبتها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع والبرامج لصالح الساكنة، ومنها ما يتعلق بفك العزلة وشبكات الماء ودعم الجمعيات والتعاونيات وغيرها من المبادرات النوعية، التي مكنت العديد من النساء على وجه الخصوص من التوفر على دخل قار.

إن أحد ملامح الرؤية الملكية السديدة لمسار التنمية البشرية في بلادنا، هو ما يتعلق بالتوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالشروع في المرحلة الثالثة من هذه المبادرة، والتي تضمنت برامج محممة، وتمثل فيما يلي:

- تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية والاجتماعية؛

- مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة؛

- تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛

- الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

وكذلك، لمسار التنمية البشرية في بلادنا في العشرين سنة الأخيرة، سيلمس هذا التطور وهذا المجهود الكبير، الذي بذلته الدولة المغربية بكل مؤسساتها، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، لتوطيد ركائز الدولة الاجتماعية والنهوض بأوضاع الفئات الهشة والمعوزة، وهو مجهود وطني كبير لعل أحد أبرز محطات هذا المشروع الملكي التاريخي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وذلك بحق ثورة اجتماعية يقودها بكل تبصر وحنكة جلالة الملك حفظه الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في التفاعل مع تعقيبات السادة المستشارين. تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إلى سمحتو لي أنا ما غنقدمش أجوبة على التساؤلات اللي أثاروها السادة المستشارون، لكن غادي نتقاسم معكم، وإلى سمحتم، بعض التحديات اللي كنواجهها المبادرة.

المحلية"، وتجمعها هي كذلك وحدة الموضوع.
نبدأ مع سؤال الفريق الحركي، موضوعه الجبايات المحلية.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تشكل الجبايات المحلية إحدى المرتكزات الأساسية للموارد الذاتية للجهات الترابية، على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول "التدابير المتخذة لتطوير نظام الجبايات المحلية ومن خلالها مالية الجماعات الترابية".
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع للسادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول مآل تنزيل إصلاح الجبايات المحلية وفق التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في نفس المحور السؤال الآتي الثالث موضوعه "المواكبة المالية والتقنية للجهات الترابية ودعمها في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها".
الكلمة للأستاذ الدحاني، لأحد مستشاري مجموعة العدالة الاجتماعية.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائل السيد الوزير المحترم عن المواكبة المالية والتقنية للجهات الترابية ودعمها في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها.

النقطة الثالثة، التي بغيت نشير لها، وهي من التحديات التي كنا وجهنا، مثلا: فهاذ البرنامج يعني المحور الرابع الذي هو الأجيال الصاعدة، هو مسألة ديال التعليم الأولي، فالبداية حيث بدينا هاذ، لأنه أساسي، لأنه اكتشفنا وكشيتي كي عرف هاذ القضية، بأنه وإذا ما كانش التعليم الأولي كيساعد الدراري الصغار قبل ما يدخلو للمدرسة، باش يكون التحصيل ديالو مهم فالابتدائية. إذن بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، وزارة التربية الوطنية اخذت التعليم الأولي داخل المدن وداخل المراكز المحددة، المبادرة مشات للمناطق النائية والدواوير، البرنامج فيه ولا كان فيه 10 آلاف بناية و5000 ترميم وإصلاح، اكتشفنا أن اليوم وصلنا لـ 8000 بناية، اكتشفنا بأن فيما يخص الترميم والإصلاح ما لقيناش داخل الدواوير بنايات التي يمكن لنا نستعملوها، ما كاينينش، لأن يا إما كمنقلوا بنايات محجورة التي خصها تعاود البناء ديالها من جديد، والتي كمنطلب عادة ميزانية أكبر من البناء، لهذا قررنا بأن إعادة إصلاح، حيندا ومشيننا فالبناء، وكاين واحد النوع ديال الإلتقائية مع وزارة التعليم باش نمشيو فهاذ الاتجاه، لأن الهدف ديالنا هنا فالقريب العاجل إن شاء الله، جميع الدواوير، بطبيعة الحال ما كهنشروش على المدن، لأن المدن مكلفة بها وزارة التربية الوطنية، جميع الدواوير وجميع المناطق يكون فيها تعليم أولي من أجل الأطفال ما بين 4 و6 سنين، قبل ما يلتحقو بالتعليم الابتدائي. وبطبيعة الحال، هذا كيتاشى مع مجموعة ديال.. ما نعرفش الأنشطة التي كيتدارو التي هوما محمين بزاف، خاصة النقل المدرسي التي تتعرفو بأن النقل المدرسي هو آلية مهمة بزاف اليوم لمحاربة الهدر، لأنه خاصة الفتيات في العالم القروي، لأن بطبيعة الحال بالموازاة مع دور الطالبة، لكن النقل المدرسي الذي كنعطيو لو واحد الأهمية كبيرة في هذا الميدان.

أخيرا، باش نكمل فيما يخص المحور الثالث الذي هو مشاريع مدرة للدخل التي أشاروا بعض الإخوان بأنه مساهمة المبادرة ما كافياش، المبادرة ما جاتش باش تاخذ التحمل المالي ديال المشروع ما يمكنش، يعني خص يكون المشروع عندو وبعض التمويل، المبادرة تنجي باش تساعد ولإنجاح المشروع، أما باش تاخذ هي التمويل التام راه ما يمكنش، لأن، وإذا اخذتها يمكن نحكمو على المشروع من الأساس بالفشل، وإذا ما كانش المساهم بصفة مباشرة واخذ على عاتقو وحدة المقدار على الأقل ديال المشروع.

فيما يخص البرامج الأخرى الحكومية، راه كاين تنسيق باش المشاريع ما تاخذش من الجميع، ما غياخذش من هذه ومن "أوراش" ومن هذا، ملي كياخذ مشروع كيشي في اتجاه واحد، وما عندوش الحق ياخذ مساهمات من برامج مختلفة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى أسئلة المحور الثاني المتعلقة بموضوع "الجبائيات والمالية

المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون بالتفصيل وكذا تسهيل الإجراءات التطبيقية المتعلقة بها مع تبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنفيذها.

هذا، وبشراكة مع مصالح الخزينة العامة للمملكة فإن مصالح وزارة الداخلية بصدد تطوير نظام (GIR-Reporting) خاص بالجماعات الترابية والذي من شأنه تمكين جميع المتدخلين، ولاسيما الأمرين بالصرف من تتبع عمليات تحصيل المداخل.

فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة مشكل عدم قدرة التجار على الوفاء بما تراكم من مستحقات مرتبطة بضرائب ورسوم الجماعات الترابية بفعل تداعيات جائحة كورونا، وتسوية "الباقى استخلاصه" فيما يتعلق بهذا النوع من الضرائب، فإن وزارة الداخلية بادرت إلى مواكبة الجماعات الترابية لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حالة الطوارئ الصحية من خلال توجيه عدد من الدوريات إلى السيدات والسادة ولاة الجهات وعمال عمالات مقاطعات وأقاليم المملكة ورؤساء مجالس الجماعات الترابية همت على وجه الخصوص انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق الجزاءات المتعلقة بالموارد المالية المدبرة من طرف الجماعات الترابية، وإبداء الرأي حول تساؤلات بعض الأمرين بالصرف فيما يخص الجبايات المحلية، حيث عملت على إتاحة إمكانية ملاءمة الآجال القانونية لإيداع الإفراجات أو لأداء بعض الرسوم والأنواى المستحقة لفائدة الجماعات، لاسيما الرسوم المفروضة على شغل الأملاك العمومية مؤقتا.

إمكانية تخفيض المبالغ المؤداة أو الواجب أدائها عن كراء المرافق العمومية الجماعية ولاسيما الأسواق الأسبوعية والمساح والمرابد من طرف المعنيين بالأمر.

والجدير بالذكر في هذا الإطار، أنه بموجب القانون رقم 27 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، فقد استفاد المزمون خلال سنة 2021، بما يلي:
- إلغاء الديون الجبائية المستحقة لفائدة الجماعات الموضوعه قيد التحصيل والتي يساوي أو يقل مبلغها عن 200 درهم أو التي يؤشر بشأنها تحصيل جزئي نتج عنه مبلغ غير مؤدى يساوي أو يقل عن 200 درهم، بالإضافة إلى إلغاء الغرامات والذعائر والزيادات وفوائد التأخير ومصاريف التحصيل المرتبطة بهذه الديون؛

- إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمة والأنواى المستحقة لفائدة الجماعات الترابية والتي لم يتم استخلاصها قبل فاتح يناير 2020، شريطة قيام المزمين المعنيين بتسديد أصل هذه الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأنواى لأجل أقصاه 30 يونيو 2021.

فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإصلاح الجبايات المحلية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع والأخير في نفس الموضوع للسادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا:

شكرا السيد الرئيس.

كسولو السيد الوزير المحترم عن مشكلة "الباقى استخلاصه" فيما يتعلق بضرائب ورسوم الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتطوير نظام الجبايات المحلية، فإن وزارة الداخلية تعتبر تطوير هذا النظام من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، وذلك بتمكن الجماعات الترابية من القيام بالمهام المنوطة بها قانونا.

حيث أن القانون رقم 07.20 المغير والمتم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الذي صادق عليه مجلسكم الموقر في دجنبر 2020 قد تضمن مقتضيات تروم تطوير نظام الجبايات المحلية تحقيا لمسعى الرفع من مداخل الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، فقد عملت وزارة الداخلية على اتخاذ عدة تدابير، من بينها:

- وضع إطار تنظيمي للإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية من خلال المرسوم رقم 2.22.176 الصادر بتاريخ 29 مارس 2022، والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 733.22 الصادر بتاريخ فاتح أبريل 2022، وذلك تفعيل مقتضيات المادة 168 مكررة والمادة 168 المكررة مرتين من القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية؛

- اعتماد نظام معلوماتي مندمج لتدبير مداخل جبايات الجماعات الترابية (GIR-CT) وذلك من أجل الرفع من القدرة التدييرية للجماعات الترابية، حيث يمكن هذا النظام شسيعي مداخل الجماعات الترابية ومجموعاتها من استخراج وصول ومصاريف الدفع بطريقة إلكترونية عند استيفائهم للمداخل؛
- إصدار تعليمية بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06

المعنية على الاتفاق بالتراضي من أجل تقسيم أداء هذه الأحكام على مجموعة من الأشطر.

وتبقى مصالح وزارة الداخلية رهن إشارة السادة الأمرين بالصرف من أجل مواكبتهم للتدبير الأمثل للمالية الجماعات الترابية. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد الوزير، شكرا على الجواب المفصل، رغم الجهود السيد الوزير، أنتوما تبتغو الجماعات والإشكاليات ديال الجماعات، كايين واحد المجهود كبير فالتقنين وفالتنزيل دياهم، وكايين كذلك واحد المجهود فالتكوين ديال الأطر ديال الجماعات والتأطير دياهم، إلا أنه كيبقى هاذ المشكل ديال العجز مشكل بنوي، السيد الوزير وأنتوما كتعرفو هاذ الشيء، ومجموعة ديال الجماعات كتعيش مشكل ديال عدم الموازنة، وكتعتمد فأغلب الأوقات على القضية ديال (TVA¹) اللي كتعطى لهم، والحصص ديال (TVA) وراه أعطيتو واحد الرقم اللي هو كبير حاليا.

السيد الوزير،

ربما أنه الإشكال اللي مطروح هو أنه كايين واحد التداخل، وأنتوما هضرتو عليه دابا حاليا ما بين الضريبة وما بين الخزينة وكذلك ما بين الجماعات.

إلا أنه السيد الوزير، بغيت نخط، نوضعكم فواحد الصورة، ديال لأنه واحد (régisseur) خدام ف (la perception) ياخذ واحد المنحة تحفيزية كل ثلاث أشهر، فحين هذاك (régisseur) ديال الجماعة كياخذ 300 درهم فالعام، وبالتالي لابد مراعاة هاذ القضية ديال التحفيزات، بخصوص هاذ الناس اللي كيستخلصو الضرائب والمالية ديال الجماعات، لأن هذا هو المحور الأساسي باش يمكن لنا نخدمو التنمية، مع الاعتبار أنه الجماعة وكيف معروف هي المخاطب الأول ديال المواطنين، وبالتالي هذاك المساعدة ديالكم، السيد الوزير، للجماعات محمة والتخفيف من مجموعة ديال المشاكل اللي كيعيشوها فالتراب الوطني.

- إصدار قانون رقم 27 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، وذلك في إطار تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة ليوم 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات؛

- إصدار تعليمات السيد وزير الداخلية بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 27؛

- وضع إطار تنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية والذي يمكن الملمزين من إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة الكترونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بالمرسوم رقم 2.22.176 والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة المالية رقم 733.22 السالفي الذكر؛

- إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بالأتاوى والأجور عن الخدمات المقدمة والغرامات المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، وذلك من أجل تعويض القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية، وكذا تعويض القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية؛

- عقد جلسات عمل مع مختلف المهتمين بالشأن الجبائي المحلي ولاسيما المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة من أجل إصلاح جبائية الجماعة الترابية وفق التوجهات الواردة بالقانون الإطار رقم 69.19 المتعلقة بالإصلاح الجبائي.

أما فيما يتعلق بمواكبة الجماعات الترابية في أداء النفقات الإجبارية، لاسيما تنفيذ الأحكام القضائية، وجب التذكير بما يلي:

- حرص هذه الوزارة على مواكبة الجماعات الترابية من أجل تدبير أمثل مالية هذه الجماعات، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تعرفها المملكة؛

- تذكير الجماعات الترابية من خلال دورية إعداد وتنفيذ الميزانية لسنة 2023 بضرورة عقلنة وترشيد نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية، خصوصا الإجبارية منها والتي تتضمن تنفيذ الأحكام القضائية؛

- استجابة الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه شركائها؛

- تقديم الدعم المالي خلال هذه السنة وذلك لتمويل النفقات الإجبارية وموازنة ميزانية الجماعة الترابية التي تعاني من عجز بمبالغ سنوية تتجاوز 800 مليون درهم، إذ بلغ هذه السنة عدد الجماعات المستفيدة حوالي 370 جماعة ترابية.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فالجماعات الترابية التي تعاني صعوبات مالية في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها مدعوة للتوقيع مع الأطراف

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

الإنتاجية والاستثمار ببلادنا، وكذا لابد من معالجة الإشكاليات التي يفرضها الرسم على الأراضي غير المبنية بالمجال الحضري، وخاصة بالنسبة للمقاولين.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نقترح الإجراءات التالية للإصلاحات الجبائية المحلية:

1. استكمال الجهد المبذول لتقليل عدد الضرائب التي لا تزال مرتفعة من خلال إلغاء أو دمج الضرائب المفروضة على نفس القواعد أو ذات عائدات منخفضة جدا؛
2. إعادة النظر في نظام الرسم المهني؛
3. توحيد الضرائب المحلية في فئتين رئيسيتين وهي:
 - أولا، الضريبة على النشاط الاقتصادي؛
 - ثانيا، الضريبة على العقارات.
4. دمج الجبايات المحلية في كتاب منفصل في إطار مدونة عامة مستقبلية للضرائب الوطنية والمحلية أو مدونة عمل الضرائب في احترام الأمن القانوني لدافعي الضرائب؛
5. تنفيذ عمليات نقل المداخل الضريبية إلى الجماعات الترابية كآلية من آليات التحفيز وتحمل هذه الجماعات لمسؤوليتها.

السيد الوزير المحترم،

في الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل أن يتم التعجيل في تنزيل إصلاح الجبايات المحلية من أجل بلوغ نظام جبائي محلي يضمن أداءهم كرافعة للتنمية المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي الدحاني.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

شكرا على العناصر المتضمنة في جوابكم، والتي تمنح الأمل لمديري الجماعات الترابية مما يفرض عليهم الاجتهاد أكثر لاستثمار كافة الفرص الممكنة لتعزيز تمويل مشاريع الجماعات الترابية، فالمال عصب التنمية المحلية كما يقال. يعني المجموعة ديال العناصر اللي وردت، عناصر الجواب اللي وردت في الجواب ديالكم، السيد الوزير، أعتقد على أنها فعلا تعطي الأمل، لأن تمت إشكاليات يعني تتعلق بهاذ الموضوع وتفرض هاذ المواكبة المالية والتقنية للجماعات الترابية، يعني نتكلمو كثير على معضلة "الباقى استخلاصه"،

كأين إشكال آخر ديال واحد المبلغ اللي ما خخش الجماعات يبقى عندهم أكثر من 5000 درهم فالصندوق ديالهم، السيد الوزير، هاذ القضية طلبنا بها عدة مرات، لأنه فيها صعوبة على الجماعات اللي بعيدة، باش كنتنقل كتولي نخلص أكثر من هذاك الفلوس اللي استخلصت.

وبالتالي، السيد الوزير، كنتلبدو دائما وكنشكرو الإخوان فالمديرية ديال الجماعات المحلية على التنوع ديالهم للجماعات، ولكن كذلك كأين بعض المجالس الإقليمية وبعض الجماعات اللي ما تمكنوش أنهم فالميزانية ديالهم أنهم يخلصو حتى الموظفين ديالهم، كهنضر هنا على بعض المجالس الإقليمية، وبالتالي بغينا واحد الدفعة منكم السيد الوزير، وهذا بطلب من مجموعة ديال الإخوان رؤساء المجالس الإقليمية، على اعتبار أنهم كيعيشو إشكالات كبيرة، وهوما فالأول ديال المدفع.

وشكرا السيد الوزير على التعاون ديال الإخوان كلهم والتأطير ديالهم، ولكن مازال التأطير في المسألة ديال الأحكام القضائية، اللي ضروري يكون فيه (à l'amiable) اللي هضرتو عليها السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم وكذا على الجهود المبذولة لإصلاح منظومة الجبايات المحلية، الذي يعتبر مكونا أساسيا في النظام الجبائي المغربي، ويعرف إشكاليات متعددة، وذلك بسبب طبعه المعقد وعدم انسجام مكوناته وضعف نجاعته وحكامته.

لذا، فإننا نعتبر بأن رهان الإصلاح الجبائي المحلي تلميه إكراهات، تتطلب بالأساس اعتماد تدابير من شأنها العمل في آن واحد:

أولا، على تحفيز النشاط الاقتصادي؛

ثانيا، الدفع بالنظام الجبائي ليصبح أكثر عدالة وإنصافا، وذلك من خلال تبسيط الجبايات المحلية وتقليص عددها وضمان إنقائيتها مع الجبايات الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

نقترح العمل على تبني مقاربة مستجدة، تقوم على تحفيز الجهات على استقطاب المستثمرين ومواكبهم من خلال ربط الضرائب داخل الجهة بالمداخل التي يمكن أن تحصلها هذه الجهات، وهو ما من شأنه أن يشجع جميع الجهات على تحسين مناخ الأعمال وخلق البيئات التحتية وتوفير الظروف اللازمة لتنامي المقاولات ولجذب المستثمرين.

كما يتعين مراجعة بعض الرسوم الجبائية بشكل يتناسب مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، حتى يكون الضغط الجبائي يتماشى مع القدرة

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعطيات اللي قدمتمو.

أنا غير بغيت نشير فهاذ المسألة ديال "الباقى استخلاصه" فيما يتعلق بضرائب ورسوم الجماعات المحلية، أولا هو راه بالملايير.

ثانيا، هو عبء على الجماعات المحلية وعبء على المواطنين اللي ربما كيغرفو بأن راه كاين هاذ الرسوم وهاذ الضرائب وهاذ المستحقات وربما ما كيغرفوشاي، ولكن اللي كيخصنا نعروفه هو أنه واحد القسط مهم جدا من هاذ "الباقى استخلاصه" قد تقادم بفعل مرور الزمن القانوني، وهاذ الجزء، القسط المهم كيمم الضرائب، خاصة كيمم الضرائب الأساسية الثلاثة اللي هي الضريبة المهنية وضريبة النظافة سابقا والضريبة الحضرية، وبالتالي الحل هو تطبيق القانون فيما يتعلق بهاذ المسألة ديال التقادم.

وبالتالي هاذ الإدارات المعنية بتدبير هاذ الضرائب الثلاثة اللي هي المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة خصها تطبيق القانون فيما يتعلق بتقادم هاذ المستحقات وبالتالي الإلغاء التلقائي لهاذ المستحقات، وبالتالي خص القباض والمحاسبين يزعمو شي شوية ويجيدو هاذ الضرائب وهاذ الموضوع ما كيجتاح لا قانون، لا دورية، لا حتى شي حاجة، هذا واحد.

ثانيا، احنا كنعقدو بأن الموضوع ديال الجبايات والرسوم المحلية، هذا موضوع مهم وخص الجماعات يعرفو بأنه راه الرسوم والضرائب اللي كتعنيهم راه هي واحد المورد مهم جدا بالنسبة ليهم، وبالتالي احنا كنعقدو بأن الإصلاح اللي خصو يكون خصو يكون على 3 ديال المستويات:

- المستوى الأول: هو أنه المنظومة ديال هاذ الضرائب وهاذ الرسوم خصها تنصب على 2 أنواع ديال الضرائب، الضرائب ديال المهنة والضرائب ديال العقار؛

- المحور الثاني: والمهم خصنا تفكرو ونعدلو القانون التنظيمي للمالية وندرجو هاذ الضرائب وهاذ الرسوم في إطار قانون المالية باش تكون عندنا واحد الفرصة باش ناقشوه كل عام؛

- المسألة الثالثة: هو خصنا تفكرو فخلق واحد الإدارة مهنية متخصصة في تدبير هاذ الجبايات، ولكن أيضا واحد الإدارة اللي بعيدة على الاعتبارات السياسية، لأن الموضوع ديال الحكامة فيما يتعلق بتدبير هاذ الضرائب وهاذ الرسوم هو موضوع مهم جدا، خصها تكون فيها مهنيين على غرار ما كاينش فالضرائب الوطنية اللي كتدبرها المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

معضلة العجز الموازناقي والمالي للجماعة الترابية الصغيرة والفقيرة والمتوسطة بالخصوص، نتكلم عن الحصيصة من الدعم من القيمة المضافة، معضلة الأحكام القضائية كما تفضلتم، متعلقة بالتعويضات عن الضرر لصالح الخواص، توسيع المدار الحضري للجماعات الترابية، تعبئة أوعية عقارية لصالح الجماعات الترابية ذات الامتداد بالعقارات السلالية وأراضي المجموع، تأثير فوائد قروض التجهيز الجماعي (FEC²) على الميزانيات، دعم الميزانية الجماعية بمخصص إضافية في إطار الدعم الإضافي، وتمت يعني مجموعة ديال المشاريع والحاجيات تستدعي هاذ المواكبة المالية والتقنية للجماعة الترابية من طرف مصالح وزارة الخارجية (المقصد وزارة الداخلية).

فيما يتعلق، السيد الوزير المحترم، بموضوع الدوريات، يعني لا يمكن لأي مطلع للشأن المحلي والإكراهات ديال تدبير الشأن المحلي، لا يمكنه إلا أن يثمن الجهد المقدر الذي تضطلع به وزارة الداخلية في مساندة ومواكبة الجماعات الترابية، خصوصا في المرحلة ديال ما بعد كوفيد، لأنه الموضوع ديال ترشيد الإنفاق وتحقيق النجاعة فيما يتعلق بضمان نجاعة الاستثمار ديال المشاريع ديال الجماعات، لا يمكن في الحقيقة إلا أن نضمن لها ذلك إلا من خلال المواكبة المستمرة لوزارة الداخلية من خلال هذه الدوريات.

لكن، السيد الوزير، أطرح معكم الإشكالية اللي تطرحها الدورية المتعلقة بالتعويض أو بترشيد النفقات فيما يتعلق بالجماعات، في بعض الحالات، السيد الوزير، ربما هاذ الدورية أنها تعيق مبدأ التدبير الحر، لأننا نجد أمامنا بعض الحالات، هناك مشاريع، التمويل يعني تيكون مرصود سلفا لبعض المجالات ديال التهيئة الحضرية، بمعنى كاين التمويل، كاين الدراسات، تيكون المشروع يعني جاهز، ولكن تيبقى الإشكال ديال إعلان الصفة أنه مرهون بهاذ الدوريات.

ويعز علي في إطار اللقاء بكم السيد الوزير أنني ما نظرحش معكم المشكل ديال الأحياء "الحسنية 1" و"الحسنية 2" و"أم الربيع" في جماعة البروج، لأننا نعاين الأمرين يعني من عدم استطاعة الجماعة ديال البروج من إخراج هاذ الصفة إلى حيز الوجود، والاستجابة لواحد المطالب المشروعة للسكان. فنرجو منكم الحرص على يعني إعطاء مرونة أكثر لهذه الدوريات فيما يتعلق بالمشاريع اللي عندها دعم خاص للجماعات.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب الأخير لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

² Fonds d'Équipement Communal.

السيد وزير الداخلية:**السيد الرئيس،**

ما عرفتش المرة الجاية فالجواب ما غنجاوبش حتى ييداو التعقيبات عاد نجابو، لأن اخذيت الوقت ديالي والإخوان عاد طرحو أسئلة اللي هي مهمة بزاف، واللي كظن بأن 2 دقائق ما غنخلينيش تقدر نجابو على الأسئلة والتساؤلات اللي تطرحو كاملين.

اللي بغيت نقول، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن هاذ المسألة ديال الجبايات المحلية، لكن كهضرو على المالية المحلية لأن هي الأساس، الجبايات هي طريقة لتحصيل المالية المحلية اللي بها السادة الآمرين بالصرف والسادة رؤساء المجالس كيتوفرو على إمكانيات باش يخدمو.

النقطة الأولى: هو أنه أغلب الجماعات في بلادنا كتعاني من مجز بنوي فالمداخيل ديالها وفالميزانيات ديالها، بطبيعة الحال هاذ العجز البنوي جاي من عدة أسباب، غنذكر منها ثلاثة (3):

- الأول هو العدالة الجبائية: وكاملين نتعرفو بيناتنا جميع المدن كين اللي تتخلص وكين اللي ما تتخلصش، كين الناس اللي عمرهم ما خلصو وراكم نتعرفوهم الناس اللي عمرو ما خلص شي ضريبة بأي نوع من الأنواع، ساكن، الإنارة، جمع الأزيل، إلى آخره، عمرو ما خلص، ماشي قلة هم أغلبية.

ملي كنعقول هاذ الهضرة، ما نتقولش بأن يعني خص المغاربة.. لا، خص نكون واحد العدالة جبائية بين المواطنين، يكون قليل، لو كان كلشي يتخلص كان يكون المقدار قليل، اليوم كين الناس يتخلصو أكثر، حيث بزاف ما يتخلصوش، كين واحد النوع ديال عدم العدالة الجبائية فيما يخص الضرائب والرسوم المحلية، وخصه ضرائب السكن، النظافة... إلى آخره؛ هذا الإشكال الأول.

الإشكال الثاني: الجماعة الترابية ما كتوفرش على أطر وعلى إمكانيات باش تخدم وتدير أحسن خدمة في المجال الجبائي، هذا كان الآن، كين واحد مجموعة الجماعات في بلادنا اللي دارو إدارة جبائية من الطراز العالي، واللي المداخيل ديالوهم، ما غنذكرش باش ما نخلقش مشكلة، ما نذكرش أسماء المدن، لكن كين مدن اللي خلقو إدارات جبائية واللي أعطت نتائج مهمة جدا، ولهذا خص جميع المجالس، وخاصة بعض المدن الكبرى، ومن بعد ندوزو للجماعات الأخرى، يتوفرو، يكونو تيتوفرو على إدارات جبائية لأن كتساعدو وكنتي المداخيل.

النقطة الثالثة: واللي هي مهمة بزاف، هي ما يخص حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، بطبيعة الحال عاودنا احنا الدراسة وعاودنا طريقة جديدة لتقسيم الحصة على القيمة المضافة بين الجماعات الترابية، وفق مجموعة من المؤشرات، يمكن يجي وقت أننا نتذاكرو فيهم.

حين عاودنا هاذ التقسيم الجديد ديال الحصة على الضريبة على القيمة المضافة، أشنو أعطتنا؟ أعطتنا بأن حيث تتأخذو هاذ المؤشرات الجداد

وكنطبقوهم، بطبيعة الحال كين مدن، كين جماعات اللي خصنا نميو ونطلعو من مقدار الحصة ديالها، وكين مدن اللي تأخذ أفضل ملي عندها الحق خصنا نهبطو منو.

بطبيعة الحال صعب علينا نجيو اليوم ونقولو لشي جماعات ترابية اسمحو لنا تتأخذو بزاف غادي نتقصو لكم، وإلى ما زدناش ما نتقدروش نتقصو. لهذا اخذينا واحد الطريق أنه اللي تتأخذ أقل غادي يزيدو له بالتدرج، واللي تتأخذ أكثر ما غنزيدولوش، لكن غادي نجسوه حتى يوصل للمستوى ديالو، واحنا خدامين فهاذ القضية من أجل نوصلو..

بسرعة ما غنطولش بزاف، لأن 2 تقط:

فيما يخص الدوريات ديال ترشيد النفقات اللي كانت دارت فواحد الإطار خاص، اللي هو ما بعد الجائحة، مبدأ التدبير الحر، مبدأ دستوري حتى واحد ما يمكن يتناقش فيه، الإشكالية فين تتوقع؟ حيث تيكون مجلس الجماعة تتوفر الإمكانيات ديالها كلها وعندها إمكانيات، راه حتى واحد ما تيهضر معها، الإشكال يتوقع حين ما تيكونش عندها الإمكانيات وباغي تدير مشاريع، راه كين إشكال، كيفاش غدير أنت مشاريع حيث مبرمجين وفين هو ما الفلوس باش تديرهم؟

نعطيكم مثل، السنة الماضية من بعد الجائحة أغلب المدن في بلادنا ما قدروش يخلصو شركات النظافة، واضطرت وزارة الداخلية أنها تسبق 3 المليار درهم للجماعات الترابية باش تخلص شركات النظافة، (si non) كان غيقوقو الشركات وغادي نبقاو نشوفو في بعضنا.

تم تسبق 3 مليار ديال درهم على تقريبا جميع المدن الكبرى بالمملكة باش أنهم يمكن يخلصو الشركات، باش الشركات يستمرو في العمل ديالهم فيما يخص النظافة، فيما يخص الماء والضوء... إلى آخره.

بطبيعة الحال هاذ الفلوس غيتم الاقتطاع ديالهم من بعد، لكن كان لازم علينا أننا نسبقو الفلوس، ما يمكنش تسبق لهاذ الجهة وتمشيو نديرو مشاريع أخرى اللي هي.. لأن المبدأ أشنو هو؟ هو أنه الأولويات راه معروفين، الديون، النظافة، الماء والضوء، الموظفين... إلى آخره. هاذو هو ما الأولويات، ومن بعد عاد تتجي مشاريع أخرى اللي هي خصها تدار في المستقبل.

أخيرا، "الباقى استخلاصه"، هاذي المرة الرابعة أو لا الخامسة اللي نتذاكرو على هاذ النقطة في هاذ المجلس الموقر، راه إشكالية كبيرة ديال "الباقى استخلاصه"، راه ما يمكنش المجلس ما عندوش الحق يجيد هاذ الضرائب، راه تقريبا واحد 30 أو لا 40 مليار ديال درهم مسجلة على الجماعات، وتيجي مجلس جديد يتقولك المجلس القديم ما داخلش في سميتو كيمشي فخالو، كيجي الناس اللي من بعد كيقول لك هذا اللي كان..

علما، بأن في هاذ 40 مليار، 90% راه ما غندخلش، راه ما كايناش، راه وعمرها ما غندخل، لأنه لعدة أسباب ما عندنا لاش نذكرها، كين اللي منطقي، كين اللي غير منطقي لعدة أسباب، أشنو العمل؟ العمل هاذ "الباقى استخلاصه" خص يتم الحذف ديالو، يعني تمشيو مثلا ابتداء من 2010،

بما مقداره 1.4 مليار درهم، يعني تقريبا الربع جاء من هاذ الصندوق هذا، والهدف ديالو هو بطبيعة الحال الحد من الكوارث الطبيعية بجميع الأشكال ديالها.

وأخيرا، المحور الثالث: واللي هو مهم بزاف واللي عاد بدا فيه اللي تدار بموجب القانون ديال 110.14 وهو "صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية"، واللي الهدف ديالو أنه يعوض ضد الكوارث الطبيعية واللي هو إن شاء الله غادي يدخل لحيز التنفيذ، لأن لحد الآن مازال ما دخلش لحيز التنفيذ، كان الصندوق كاين، لكن التركيبة ديالو باش يساهم مازال ما كانش، اليوم كاينة. إذن من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية كاين هاذ 3 ديال المحاور اللي خدامة عليهم الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة للسيد المستشار.
تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

يعد المغرب من بين أكثر البلدان تعرضا للمخاطر المرتبطة بالظواهر الجيولوجية والمناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن الكوارث مثل الفيضانات والزلازل ونوبات الجفاف تتسبب في خسارة المغرب لأكثر من 575 مليون دولار كل عام. علاوة على ذلك، يندر التوسع العمراني السريع وتغيير المناخ بزيادة تواتر الظواهر المرتبطة بأحوال الطقس وشدها، كما كشف تقرير للبنك الدولي أن مشروع الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث ومجابهتها ساعد على تعزيز قدرة المغرب على الصمود في مواجهة الكوارث وتغيير المناخ بتعزيز جهود إعداد إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

هذا المشروع الذي يهدف إلى تشجيع الإصلاحات المؤسساتية وبناء القدرات وتعزيز الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث ومساندة نظام مبتكر للتأمين ضد مخاطر الكوارث يغطي القطاعين العمومي والخاص، هذا المشروع الذي عزز قدرة المغرب على التكيف مع تغيير المناخ والصمود في وجه الكوارث الطبيعية، من خلال:

أولا: إعادة تصميم الصندوق المغربي لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية من أداة الاستجابة في حالة الطوارئ إلى صندوق وطني لتعزيز القدرة على الصمود؛

ثانيا: اعتماد نظام مبتكر للتأمين ضد المخاطر في 2018 القانون رقم 110.14؛

ثالثا: إعداد الإستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية الأولى

المهم خص المجلس الموقر مع مجلس النواب، المجالس التشريعية خصهم يقرروا فهاذ القضية، لأن ما يمكنش يديرها شي واحد، واش نجيبو قانون، احنا نجيبو قانون باش نعيدو هاذ "الباقي استخلاصه"، خصنا نلقاو طريقة من الطرق لأنه كييعمر وكيعطي واحد الصورة غير سليمة على المالية ديال الجماعات الترابية بلا فائدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التفسيرات اللي تقدمتم بها.
آخر سؤال موجه لقطاع الداخلية موضوعه "تدبير الكوارث الطبيعية".
تفضل السيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.
تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لتدبير الكوارث الطبيعية؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

إذا سمحتو لي، السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، يمكن التدخل ديال الحكومة في 3 ديال المحاور:

المحور الأول هو مؤسسي، اليوم من أجل تدبير هذه الكوارث والحد منها والمعالجة ديالها وواحد المجموعة أسميتو.. تم خلق إدارة خاصة في وزارة الداخلية مكلفة بالكوارث الطبيعية، إدارة خاصة اللي تتبع بطبيعة الحال الحد منها، تتبع العمل عليها... إلخ.

وبالتالي كاين إدارة خاصة لتدبير المخاطر اللي تخلقت في وزارة الداخلية والعمل ديالها بتنسيق مع جميع المتدخلين الحكوميين من أجل العمل على دراسة كل المشاكل اللي يمكن طرح آفات طبيعية في المستقبل.

المحور الثاني: هو الاستثمار من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية، وفي هذا الباب كاين صندوق ديال محاربة آثار الكوارث الطبيعية، اللي لحد الآن تم الاستثمار ديال تقريبا 4.11 مليار درهم من أجل الحد من الكوارث، خاصة فيما يخص الوديان، الآثار ديال الفيضانات... إلخ، وساهم في هذا الصندوق

السيد وزير الداخلية:

إلى اسمحت السيد الرئيس ما غنطولش.

اللي بغيت نقول هو أنه السيد المستشار لك كامل الحق في إثارة هاذ الموضوع بهاذ الطريقة، لأنه التغيرات اللي تيعرفها العالم الآن كتنبأ بأن الكوارث الطبيعية غتمشي في تزايد مستمر، هذا يجتم على بلادنا أنها تكون متمكنة من آليات:

- أولاً، للحد من هاذ الكوارث؛

- ثانياً، للتدخل في حالة الكوارث؛

- ثالثاً، من أجل المساعدة للناس اللي يمكن أنهم يتضررو من هاذ الكوارث.

والحكومة راه خدامة فهاذ الإطار، كان الصندوق الأول ديال الحد من الكوارث الطبيعية اللي كان خدام وراه خدام لحد الآن وغيستمر العمل به، الصندوق ديال المساعدة على آثار الكوارث حتى هو راه اليوم تم تمكن أنه ييدا يخدم إن شاء الله.

هاذ المنظومة كاملة خصها تعزز من أجل مواجهة آثار الكوارث اللي غيعرفها العالم في المستقبل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة كما هو معتاد في أشغال هاته الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا لكم جميعاً.

رفعت الجلسة.

في المغرب لسنوات 2021-2031 تحت إشراف مديرية جديدة لإدارة مخاطر الكوارث في وزارة الداخلية.

وهنا، السيد الوزير، لن أفوت الفرصة دون التنويه بالعمل الجبار الذي تقومون به منذ تعيينكم على رأس وزارة الداخلية وحرصكم الدقيق على معالجة كافة مشاكل وانشغالات وهموم المواطن المغربي، فقد تم إحداث مديرية خاصة بتدبير المخاطر الطبيعية تناط بها مهمة المساهمة، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، في وضع تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية والحد منها وإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها، وكذا المساهمة في وضع محطات وطنية للوقاية من المخاطر الطبيعية وآليات المراقبة.

إلا أنه، السيد الوزير، وبنظرة استشرافية وبنفس المقاربة نتمنى منكم العمل على استدامة التقدم والحفاظ على المكتسبات التي حققها البرنامج. وفي هذا الصدد، نقتراح عليكم، السيد الوزير، إحداث وكالة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري تضم في عضويتها القطاعات الحكومية المتدخلة في تدبير هذا الملف، وكذلك المؤسسات غير الحكومية وتسد رئاستها للسيد وزير الداخلية، حيث ستمكن هذه الوكالة من وضع سياسات استباقية واتخاذ تدابير دائمة لاستشعار واستباق الكوارث والحد من آثارها وتداعياتها.

دون أن ننسى، السيد الوزير، أن موضوع الكوارث وتدبيرها يرتبط بالمحيط العالمي للمغرب وبالتحولات المناخية العالمية، ولما لا الحديث عن دبلوماسية لتدبير الكوارث، لأن آثارها وأسبابها تتجاوز البعد الوطني.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بضع ثواني السيد الوزير للتعقيب.